وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية

عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد لائحة نظام العاملين واللائحة المالية للاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد ترتيب وتوصيف وتقييم وظائف الاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٢٠٠٨/٩/٢٠ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية للعام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/١/٤ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للاتحـــاد العام للغرف التجارية للعام المالى ٢٠٠٩ وستبلـــغ جملـــة الإيـــرادات التقـــديريـــة مبلـغ ١٧٩٥٥٦٦٠ ج (فقط سبعة عشر مليونًا وتسعمائة وخمسة وخمسون ألفًا وستمائة وستون جنيهًا لا غير) وجمـــلـــة المصروفـــات التقديريـــة مبلغ ١٤٨٦٤٠٨٩ ج (فقط أربعة عشر مليونًا وثمانمائة وأربعة وستون ألفًا وتسعة وثمانون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٣٠٩١٥٧١ ج (فقط ثلاثة ملايين وواحد وتسعون ألفًا وخمسمائة وواحد وسبعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/١/٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى